الأهرام

المصدر: الاهـــرام

التاريخ: ٢١ مـــايـو ١٩٨٨

القانون وشركات توظيف الأموال

محب حسن حبيب
محام بالنقض

تجميع المدخرات الصغيرة للمواطنين للقيام بمشروعات كبيرة لا يقوى عليها رأس المال البسيط أمر مطلوب ومرغوب .. وإذا كانت هذه المشروعات انتاجية فإنها تخدم الاقتصاد القومي للدولة بعيدا عن الروتين وأسلوب الإدارة الحكومية ومن حق من يتجهون بهذه الاموال إلى الانتاج كل تشجيع واعتزاز ولهم من الدولة كل رعاية وتكريم ....

اما ان يقوم بعض من يجمعون هذه الاموال ولا الول كلهم بمشروعات تتمثل - في تجارة السيارات (معارض سيارات !) ومحلات بقالة وجزارة ومصوغات وانشاء مطاعم واستئجار بوفيهات نوادٍ ! ..... الخ فهذا هو الامر الذي يستحق منا وقفه فالبلد لا ينقصها معارض سيارات ومحلات تجارية ولا ينقصها مطاعم وبوفيهات ومحلات - وجزارة !

والادهى من ذلك إذا نقلت هذه الاموال الى خارج البلاد لاستخدامها في تجارة العملة أو ايداعها ببنوك اجنبية لتتقاضى فوائد كبيرة عنها أو إقامة مشروعات بدول بقال انها تعفيهم من الضرائب فهذا هو التهريب الاقتصادي وهو أمر مرفوض يجب أن يواجه بحسم !!

وقد تهافت المواطنون على ايداع مدخراتهم لدى ما يسمى بشركات توظيف الاموال نتيجة الاغراءات بعائد الارباح الكبير والدعاية الضخمة في وسائل الاعلام المقروءة والمرئية (الصحافة والتليفزيون) !! التي تكلف مئات الالوف .

وأصحاب هذه الشركات يتبارون في شراء المقرات الضخمة بملايين الجنيهات وكلها من أموال المودعين دون عائد لمجرد الدعاية وجذب المزيد من المدخرات ! والجمهور معذور إذا صدق أصحاب هذه الشركات فإن من بين من يتولى الاعلان عنها والدعاية لها الصحف المسماة بالقومية والتليفزيون (الحكومي) كما انها - شركات معترف بها من الدولة وليس هناك في نظرهم ضمان أكثر من هذا !

ولأن الشعب المصري من اكثر الشعوب تمسكا بالدين فإن أصحاب هذه الشركات يضربون على الوتر الحساس فتتصدر اعلاناتهم بعض آيات الله جل جلاله يتلوها عبارات التبتل والتقوى والورع !!

وإذا جرى تقييم المشروعات التي أعلنت عنها هذه الشركات فإنها لا تزيد على - ١٠ ٪ على الاكثر من قيمة الاموال التي اودعها المواطنون لديهم .. فأين الباقي ؟ !

ومن المؤسف أن القائمين على بعض هذه الشركات لا يلتزمون الامانة ولا يرعون الله في تجارتهم وقد علمت من مصادر موثوق بها أن احدى الشركات تشتري اللحوم - المستورد بسعر لا يجاوز جنيهين للكيلو وينحصر دورهم في تصنيف هذه اللحوم ووضعها في عبوات وزن كيلو يبيعونها بسعر خمسة جنيهات ونصف الجنيه للعبوة العادية وسبعة جنيهات ونصف الجنيه للعبوة المميزة !! والطامة الكبرى انه إذا انتهت مدة الصلاحية استبدل تاريخ الصلاحية ولم أشاهد في حياتي لحما أسود متلما شاهدته في احدى هذه العبوات !! ولا رقابه من جانب الاجهزة المختصة الغائبة !!

ومع ذلك تتولى وسائل الاعلام الدعاية لهذه اللحوم ويعلن عنها التليفزيون - (بأنه ليس في الامكان أبدع مما كان لمن يعرف الطعم !) فأين هذا من الشريعة الاسلامية ؟ !

وفي نظري فإن هذه الشركات لا تعمل من مقومات الشركات سوى أسمها فهي مؤسسات (ملاكي) لشخص أو شخصين ومعهما افراد الاسرة !

لا ميزانية ولا حسابات ولا معاملات اسلامية ولا أرباح حقيقية بل يؤدون - مبلغا محددا شهريا للمودع لا ينقص ولا يزيد !! وهو في الحقيقة فوائد ثابتة وليس بعائد أرباح !

وإذا امتدت اليد لرأس المال لسداد ما يسمونه الارباح الشهرية فإن هذه الشركات تعلن عن مشروعات تنوي اقامتها وتختار منها ما يسهل له لعاب المواطنين كمشروع اقامة مساكن مستغلين أزمة المساكن فيجري المواطنون وراء هذا الامل الزائف ويدفعون ! وهكذا تقوم هذه الشركات بدور من (يلبس طاقية زيد لعبيد) كما يقول المثل !

اعرف احد اصحاب هذه الشركات لم يكن يملك شروى نقير واصبح يملك العديد من السيارات المرسيدس الفارهة بمئات الالوف فمن اين له هذا ؟ وهل قيد ثمنها في بند المصروفات على حساب المواطنين ان كان هناك حساب ؟ !

واعرف واحدا منهم (كان حاله كمسابقة) اهدى قصرا فخما لزوجته الجديدة - (الاخيرة حتى الآن) عندما جرى نهر المال بين يديه فهل احتسب قيمته كمصروفات على حساب المودعين ؟ !

واعرف بعض اصحاب هذه الشركات يقومون بتعيين ذوي النفوذ واقاربهم لديهم بمرتبات خيالية يتحملها

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المواطنون فلماذا يلجأون لهذا الاسلوب إلا إذا كانت أمورهم لا تسير بمنطق الشرعية والقانون ؟ !

الحل : ابن الضمان لاموال المودعين قبل ان تقع الواقعة ؟ فهؤلاء - اولا وقبل كل شيء مواطنون اغرتهم الدعاية باجهزة ووسائل الاعلام فهرولوا للحصول على الربح الوفير وهم في ذلك واهمون ! !

وفي حديث لاحد هؤلاء اصحاب الشركات بجريدة قال دفاعا عن نفسه : لا يهم كيف جمعنا الاموال اهي جمعت وخلاص ! ! وسئل ولكنها موجودة في ذمتكم كافراد وهو امر محفوف بالمخاطر ؟ فكانت اجابته بالحرف الواحد . تكبر هذه المخاطر ايه ؟ .. ان نموت ؟ ماذا يحدث عندما يموت اى شخص ؟ تاتي التركات تمنع اى تصرف في ثروته لحين استيفاء اى ديون عليه .. ثم تاخذ حقها وتترك الباقي للورثة اذن حقوق المودعين - لا خوف عليها ! ! . واترك هذه الاجابة بدون تعليق للدولة اولا والجمهور المودعين ثانيا وللراى العام ثالثا فهي تغني عن كل تعليق ! !

لابد ان تتحرك الدولة لحماية اموال المودعين وخصوصا وان معظم من جمعوا هذه المدخرات جمعوها من شقاء العمل ! وايدعوا تحويشة العمر !

لابد ان تتحرك الدولة قبل ان نسمع ان فلانا هرب للخارج حاملا (الجمل بما حمل) وقد سمعنا ونسمع هذا بين الحين والحين وها نحن نقف متفرجين على - مسلسل الهرب ! !

وكلنا نعرف المثل القائل : « المال السايب يعلم .... والتكملة معروفة » ! !

ان ما يرتكبه بعض هؤلاء يشكل جرائم نصب واختلاس تقع تحت طائلة قانون - العقوبات فلماذا السكوت ؟ !

لماذا الخوف من المواجهة والتحرك ؟ ! ان ما يخشاه المسئولون من احتمال حدوث هزة قد لا يتحملها اقتصاد الدولة امر وارد ولكنه يدعونا لمواجهة الموقف بسرعة وبحزم وإلا فان الامور ستزداد خطرا وتفاقما . وتكون كالنعامة التي تدفن راسها في الرمال وها نحن قد بدانا نسمع عن تحركات واندماجات .

لابد ان تعجل الدولة بإصدار التشريعات المنظمة لهذه الشركات والتي تكفل حماية المواطنين وقد سعدنا إذ سمعنا وعدا بعرض مشروع القانون على مجلس الشعب خلال ايام والله نسال ان « تفك » عقدة هذا القانون ويخرج سريعا الى النور فتهدأ النفوس ويطمئن المودعون ! □

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية